دور المدينة الصناعية الزراعية التكنولوجية علي النمو الاقتصادي المصري والفلسطيني (دراسة تحليلية)

The Role of Agricultural Technology Industrial City On The Egyptian And Palestinians Economic Growth(An analytical study)

د. نصر سالم خليل موسي

مدرس بقسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة قناة السويس

دور المدينة الصناعية الزراعية التكنولوجية علي النمو الاقتصادي المصري والفلسطيني (دراسة تحليلية)

The Role of Agricultural Technology Industrial City On The Egyptian And Palestinians Economic Growth(An analytical study)

د. نصر سالم خليل موسي

مدرس بقسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة قناة السويس

ملخص

تناول البحث أهمية إنشاء مدينة صناعية مصرية فلسطينية متخصصة، لمواجهه العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء، إضافة إلى أهميتها الاقتصادية، ودورها في زيادة نمو القطاعات الاقتصادية، وقدرتها على استيعاب مزيد من الأيدي العاملة ، ومساهمتها في الحد من معدلات البطالة والفقر المرتفعة في المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء.

وأوصي الباحث بضرورة إصدار قرار من المستوي السياسي الأول بإنشاء المدينة الصناعية المصرية الفلسطينية، والإسراع بتشكيل هيئة متخصصة لمتابعة آليات تنفيذها، وإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، كمدخل لتنفيذها وتنفيذ العديد من المشاريع الهامة مثل: الميناء البحري، إنشاء منطقة تجارة حرة بين المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء المصرية.

Abstract

The research deals with the importance of establishing specialist Egyptian-Palestinian industrial city, to face many economic, social and political challenges in the southern provinces of the Palestinian National Authority and the province of North Sinai, in addition to its' economic importance, its' role in increasing the economic sectors, growth, ability to accommodate more hands, and their contribution to the reduction of high rates of unemployment and poverty in the southern provinces of the Palestinian national authority and the province of North Sinai.

The researcher recommended that a resolution of the first political level, the establishment of the Palestinian Egyptian industrial city, and accelerate the formation of a specialized organization to follow up the implementation mechanisms, and end the Palestinian political divide, as an input to the implementation and the implementation of several important projects, such as: the Sea Port, the establishment of free trade between the southern provinces of the Palestinian National Authority area The province of North Sinai, Egypt.

اولاً: المقدمــة

شهدت الدول المتقدمة نمواً اقتصادياً متسارعاً، كان للقطاعات الصناعية والزراعية دور بارز في زيادة معدلات نموها الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال إنشاء المدن الصناعية والزراعية والتكنولوجية المتخصصة! حيث وفرت المدن الصناعية ذات المعايير والمواصفات العالمية البيئة الجاذبة للاستثمارات المختلفة لزيادة الإنتاج الصناعي والزراعي والتكنولوجي، وقد استطاعت استثمار الموارد المادية والبشرية بشكل أمثل مما ساهم في خلق قوة اقتصادية انتاجية عملت على استيعاب المزيد من القوى العاملة، وارتفاع متوسط دخل الفرد وانخفاض معدلات البطالة. وحققت الدولة تقدماً اقتصادياً زاد من معدلات النمو الاقتصادي تدريجياً.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة شمال سيناء وفي المحافظات الجنوبية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية (قطاع غزة)، تتطلب إحداث تغير في الواقع الاقتصادي والاجتماعي! ويعتبر اتباع سياسات وتوجيهات الحكومة المصرية ومجلس الوزراء أحد المرتكزات لتحقيق تنفيذ المشروع القومي لتنمية سيناء(١٩٩٤-٢٠١٧)(١).

كذلك تطوير العلاقات الثنائية بين الجانبين الفلسطيني والمصري من خلال التعاون والتنسيق لمواجهه العديد من العقبات التي بتذليلها يمكن أن تساهم في خالق حالة من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في محافظة شمال سيناء والمحافظات الجنوبية للسلطة، مما يساهم في نمو الاقتصاد المصري والفلسطيني.

هذا ما دفعنا للبحث عن أهم المشاريع الاقتصادية التنموية، والتي يمكن تنفيذها في المستقبل القريب، أهمها إنشاء مدينة صناعية مصرية فلسطينية متخصصة ومنطقة تجارة حرة، وميناء بحري

(١) عاطف هلال، دراسة مقدمة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس وزراء مصر، تم اعتمادها ونشرها في إبريل ٢٠٠٩.

تجاري، ومعابر لحرية حركة التجارة والافراد، لتحقيق نموٍ اقتصاديٍ واجتماعي يؤدي الي الاستقرار في المنطقتين، ويتطلب تنفيذ هذه المشاريع توفر الارادة السياسية العليا والاهتمام بتطوير العلاقات الثنائية ضمن اتفاقيات سياسية واقتصادية تعزز الدور المصري الفلسطيني في تذليل العقبات التي تَحُولْ دون تنفيذ هذا المشروع وغيره من المشاريع التنموية.

إن صعوبة الواقع الاقتصادي والاجتماعي يتطلب الاسراع بإنشاء المدينة الصناعية الزراعية الشاملة، كواحدة من المشاريع التي يمكن أن تساهم في معالجة العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المنطقتين.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

يواجه الاقتصاد الفلسطيني تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة، خاصة في المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية (قطاع غزة). منها عدم وجود مدن صناعية وزراعية متخصصة ذات معايير ومواصفات حديثة. وتبين المؤشرات الاقتصادية حجم تراجع القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الاجمالي، وانخفاض متوسط دخل الفرد، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم في المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية (قطاع غزة).

أما محافظة شمال سيناء تواجه العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والامنية، من خلال الاطلاع علي بعض الدراسات والتقارير تبين عدم وجود مدن صناعية، وعدم تنفيذ العديد من المشاريع التنموية، وتراجع العديد من المؤشرات الاقتصادية، وارتفاع في معدلات البطالة والفقر، رغم توفر العديد من الموارد الطبيعية غير المستغلة.

ولمواجهه العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية في المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء، جاءت فكرة إنشاء المدينة الصناعية

الزراعية التكنولوجية الشاملة إحدى المشاريع التنموية، والتي يمكن من خلالها الإجابة علي التساؤل الرئيس التالي:

هل هناك دور من إنشاء المدينة الصناعية الزراعية التكنولوجية الشاملة في المنطقة الحدودية المصرية الفلسطينية، وهل يمكن أن تساهم في تحقق نمواً اقتصاديا للاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد المصري؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس السابق عدة تساؤلات فرعية وهي:

١- ما هي الاهمية الاقتصادية والاجتماعية لإنشاء مدينة صناعية زراعية تكنولوجية شاملة في المنطقة الحدودية المصرية الفلسطينية ؟

٢- هل تساهم المدينة الصناعية الشاملة في زيادة نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي لرفع معدلات نمو الاقتصاد المصري والفلسطيني؟

٣- هل تساعد المدينة الصناعية المصرية الفلسطينية الشاملة في جذب الاستثمارات الخارجية، وتعزز الاستثمارات المحلية؟

٤- هل المدينة الصناعية الشاملة بالمعايير والمواصفات الحديثة تساهم في معالجة التحديات المختلفة التي تتعرض لها المنطقتين.

٥- هل يمكن للمدينة الصناعية استيعاب مزيد من الايدي العاملة المختلفة، وهل يمكن أن تساهم في الحد من معدلات البطالة المرتفعة في المنطقتين.

ثالثاً: فرضيات الدراسة:

من خلال استعراضنا للتساؤل الرئيس والتساؤلات الفرعية، يمكن صياغة فرضيات الدراسة والتحقق منها! حيث تناولت الدراسة الفرضية الرئيسة التالية:

تساهم المدينة الصناعية الزراعية التكنولوجية الشاملة في زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للمحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي المصري والفلسطيني.

من الفرضية الرئيسة يمكن استنباط الفروض الفرعية التالية:

١- تساهم المدينة الصناعية الشاملة في نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة في المنطقتين، مما يؤدي إلي نمو في الاقتصاد المصري والفلسطيني.

٢- تجذب المدينة الصناعية ذات المواصفات والمعايير الحديثة والمتطورة الاستثمارات الخارجية، وتعزز الاستثمارات المحلية في المنطقتين.

٣- تستوعب المدينة الصناعية الشاملة مزيدا من الايدي العاملة المختلفة، وبهذا تحد من معدلات البطالة المرتفعة في المنطقتين.

٤- تساهم المدينة الصناعية الشاملة في استغلال الموارد البشرية والمادية، وتعالج العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تتعرض لها المحافظات الجنوبية للسلطة ومحافظة شمال سيناء.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها موضوع ذو أهمية لمحافظة شمال سيناء وفق توجه الحكومة المصرية بضرورة تطويرها من خلال إنشاء مشاريع تنموية فيها. كما تحتاج المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية لإنشاء مشاريع انتاجية تنموية تساهم في زيادة نمو الاقتصاد الفلسطيني، ولتحقيق ذلك يتطلب إنشاء مدينة صناعية زراعية تكنولوجية شاملة علي الحدود المصرية الفلسطينية، ويمكن التعرف علي أهميتها من خلال:

١- التعرف علي الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمنطقتين، والعمل علي تغييرة للأفضل.

٢- دورها في جذب الاستثمارات الخارجية، وكذلك استثمار الموارد البشرية والمادية المحلية من خلال الميزة النسبية لكل من المنطقتين.

٣- قدرتها علي استيعاب مزيد من الايدي العاملة المختلفة، وخفض معدلات البطالة المرتفعة للمحافظات الجنوبية للسلطة ومحافظة شمال سيناء.

٤- مساهمتها في فتح أسواق جديدة وامكانية زيادة الصادرات، وذلك بحكم طبيعة موقعها وإمكانية شموليتها للصناعات المختلفة وتصميمها وموصفاتها ومعاييرها الحديثة.

٥- معالجتها للعديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتعرض لها المنطقتين، مما يبرز دورها في رفع معدلات النمو الاقتصادي المصري والفلسطيني.

خامساً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الي تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التنموية، والتي يمكن تحقيقها من خلال إنشاء المدينة الصناعية ذات المعايير والمواصفات الدولية! حيث يمكن للدراسة تحقيق الأهداف التالية:

١-تغير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعمل علي تنمية المنطقتين.

٢- زيادة نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة معدلات مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في المنطقتين، يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي المصري والفلسطيني.

٣- توفير بيئة جاذبة للاستثمارات الخارجية، واستثمار الموارد البشرية والمادية المحلية بالشكل الأمثل للمنطقتين.

٤- معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المحافظات الجنوبية للسلطة ومحافظة شمال سيناء.

٥- الحد من البطالة واستيعاب الايدي العاملة المدربة والماهرة وزيادة تنميتها وتطورها من خلال التدريب والتحسين المستمر للموارد البشرية في المنطقتين.

٦- زيادة حجم الصادرات من خلال زيادة معدلات الانتاجية، من خلال استغلال الميزة النسبية في المنطقتين.

سادساً: منهجية الدراسة:

المناهج البحثية التي اتبعتها الدراسة تتناسب وطبيعة مشكلتها وفرضياتها وهي:

أولاً- المنهج الوصفي:

لوصف الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمحافظة شمال سيناء والمحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال بعض المؤشرات والانشطة الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

ثانياً- المنهج التحليلي: لتحليل البيانات والمعلومات المرتبطة ببعض المؤشرات والانشطة الاقتصادية المختلفة والتي تبين مدي التغير في الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء المصرية.

سابعاً: حدود الدراسة:

الحدود المكانية: محافظة شمال سيناء، جمهورية مصر العربية، المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، السلطة الوطنية الفلسطينية.

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة فترة خمس سنوات من العام ٢٠١١ وحتي العام ٢٠١٥.

ثامناً: منهجية جمع البيانات:

تم جمع البيانات من مصادر مختلفة أولية وثانوية حيث تم جمع البيانات الأولية من مؤسسات وشخصيات ذات علاقة بموضوع الدراسة ، كالوزارات المختصة ورؤساء الاتحادات الصناعية والزراعية والغرف التجارية، والاقتصاديين، كذلك تم جمع البيانات من المصادر الثانوية كالكتب والمراجع العربية والأجنبية والدوريات والوسائل العلمية والمجلات والمواقع الكترونية والتقارير الرسمية الصادرة عن الوزارات والهيئات العامة.

تاسعاً: خطة الدراسة

تتكون الدراسة من الاطار العام للخطة، وفصلين يحتوي كل فصل علي مبحثين.

الاطار العام للدراسة:

يحتوي الاطار العام للدراسة مقدمة تلخص الدراسة، وكذلك مشكلة الدراسة وأهم تساءلتها الرئيسة والفرعية، وكذلك الفرضيات الرئيسة والفرعية المتعلقة بها، كما تتناول الخطة أهمية وأهداف الدراسة، وأهم المناهج المستخدمة فيها، وبيان الحدود الزمانية والمكانية والمنهجية في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

الفصل الأول

الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في محافظة شمال سيناء والمحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ٢٠١١-,٢٠١٥

١- المبحث الأول: واقع المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

٢-المبحث الثاني: أهم المؤشرات الاقتصادية في محافظة شمال سيناء والمحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥

الفصل الثاني: أهمية المدينة الصناعية للاقتصاد الفلسطيني والمصري.

المبحث الأول: أهمية الموقع والتصميم ومواصفات المدينة الصناعية للاقتصاد الوطني

المبحث الثاني: أهمية المدينة الصناعية للمحافظات الجنوبية للسلطة ومحافظة شمال سيناء.

النتائج

التوصيات

المراجع

الفصل الأول

الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في محافظة شمال سيناء والمحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥

مقدمة:

يتناول الفصل الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتحديات التي تعرضت وتتعرض لها المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء المصرية، وتأثرها علي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، واستمرار حالة عدم الاستقرار وانعكاساتها علي الواقع الاقتصادي والاجتماعي، كما يتناول معدلات البطالة ومتوسط دخل الفرد ومساهمة الانشطة الاقتصادية كالصناعة والزراعة والانشاءات والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي للمنطقتين وسيتم تناول هذا الفصل في المباحث التالية .

١- **المبحث الاول: واقع المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء المصرية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.**

٢- **المبحث الثاني: أهم المؤشرات الاقتصادية لمحافظة شمال سيناء والمحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.**

المبحث الاول: واقع المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء المصرية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

هناك تشابه إلي حد كبير في الواقع الاقتصادي والاجتماعي بين المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء المصرية، حيث تعرضت المحافظات الجنوبية للسلطة لتحديات كبيرة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، نتيجة لممارسات وسياسات الاحتلال الاسرائيلي من خلال فرض الحصار السياسي والاقتصادي والمالي، والاغلاق المتكرر للمعابر التجارية، ومنع دخول مواد الاعمار، ومنع استيراد الاصول الرأسمالية، وتدمير للبنية التحتية من (كهرباء- مياه- طرق...إلخ)، إضافة للحروب المتكررة التي شنها الاحتلال الاسرائيلي علي المحافظات الجنوبية للسلطة(قطاع غزة)، وما أعقبها من دمار كلي وجزئي في الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، وتَوقف العديد من الانشطة الاقتصادية وتراجع مؤشراتها، كذلك كان للانقسام السياسي الفلسطيني أثره السلبي علي الواقع الاقتصادي والاجتماعي(١).

أما محافظة شمال سيناء فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أكثر ضرراً، وذلك نتيجة حالة عدم الاستقرار الامني فيها، حيث أثرت هذه الظروف علي مشاريع التنمية المخطط لها من قبل الحكومة المصرية، فرغم اتخاذ قرارات بتنميتها، وتوفر العديد من الموارد المادية والبشرية التي تساهم بتحقيق رؤية الحكومة المصرية التنموية، إلا أن حالة عدم الاستقرار الامني حالت دون تنفيذ أهداف الحكومة التنموية في محافظة شمال سيناء(٢).

لذلك نري من المفيد استغلال الميزة النسبية لكلا من المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء، وذلك من أجل خلق تنمية اقتصادية واجتماعية ذات قيمة مضافة للاقتصاد الفلسطيني والمصري. لهذا جاءت فكرة إنشاء مدينة صناعية زراعية تكنولوجية يمكن أن

---

(١) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ٣٦، رام الله، فلسطين، ٢٠١٤. ص٨-٩.

(٢) http://www.kenanaonline.net/page/5663 .٢٠١٧-١-٢٨ شمال محافظة سيناء كنانة أون لاين

تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في كلا من المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء المصرية.

أولاً: نبذة عن المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية (قطاع غزة).

تُعرف المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية- بقطاع غزة، وتشمل خمس محافظات هي: محافظة شمال قطاع غزة، ومحافظة غزة (المدينة)، ومحافظة دير البلح (المنطقة الوسطى في القطاع)، ومحافظة خان يونس، ومحافظة رفح. تقع المحافظات الجنوبية للسلطة (قطاع غزة) في المنطقة الجنوبية من السهل الساحلي الفلسطيني على شاطئ البحر الأبيض المتوسط على شكل شريط ضيق شمال شرق شبه جزيرة سيناء، ويحدها من الجنوب الغربي مصر، ومن الشمال الشرقي الاراضي المحتلة (اسرائيل)، وتبلغ مساحتها حوالي ٣٦٠كم٢، بطول حوالي ٤١كم، وعرض يتراوح ما بين ٥- ١٥كم، يشكل ١,٣٣% من مساحة فلسطين التاريخية ويبلغ عدد سكانها حوالي ١,٨٢٠ مليون نسمة حتي منتصف عام ٢٠١٥(١).

ثانياً: نبذة عن محافظة شمال سيناء.

تقع محافظة شمال سيناء في الشمال الشرقي لجمهورية مصر العربية مصر، يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط بطول ٢٢٠ كم، أما جنوباً فخط يمتد من جنوب ممر متلا حتى رأس النقب، ويحدها من الشرق الحدود السياسية المصرية مع المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية (قطاع غزة) والاراضي المحتلة (إسرائيل)، أما غرباً فيمثل خط ممتد من ممر متلا جنوباً حتى بالوظة شمالاً. وتبلغ مساحه محافظة شمال سيناء حوالي ٢٧٥٦٤ كم٢ ويقدر عدد سكانها حوالي ٤٤٤٢٢٣ نسمة حتي عام ٢٠١٥.

(١) المحافظات الجنوبية للسلطة، ٢٧-١٢-٢٠١٦. https://www.google.ps. 25-10-2016

تم تقسيم محافظة شمال سيناء الي ستة مراكز إدارية هي: العريش، ورفح، والشيخ زويد، وبئر العبد، والحسنة، ونخل، ويدخل في نظامها ٨٢ قرية و ٤٥٨ تابع لها(١).

ثالثاً: الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤، تعرضت مؤسساتها المدنية والاقتصادية والاجتماعية للعديد من الممارسات والاجراءات والسياسات الإسرائيلية والتي حالت من تطورها ونموها، واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والامني أثرت علي الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة المحافظات الجنوبية للسلطة (قطاع غزة)، حيث فرض الحصار الاقتصادي والمالي والسياسي زاد من الاثار السلبية علي كافة القطاعات والانشطة الاقتصادية، كما أثر استمرار إغلاق المعابر التجارية ومعابر الأفراد ومنع الاحتلال للعديد من المواد الخام والآلات والمعدات ومواد الاعمار من دخولها لقطاع غزة علي الحد من نمو الاقتصاد الفلسطيني وخاصة في المحافظات الجنوبية للسلطة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

وقام الاحتلال الاسرائيلي بثلاث حروب متتالية زادت من التحديات التي تواجهه القطاع ورفع من معدلات الدمار في الارواح والمنشئات الصناعية والزراعية والانشائية والخدمية والبنية التحتية في المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية (٢).

هنا نتناول أهم الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ بشكل موجز وهي.

---

(١) https://sinaitoday.wordpress.com . موقع محافظة شمال سيناء ٢٥-١٢-٢٠١٦.

(٢) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد٤٠، رام الله، فلسطين، ٢٠١٥، ص٧٤-٧٥.

١-**سياسيا:** استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية (قطاع غزة)، واستمرار الاحتلال الاسرائيلي بسياساته وممارساته وإجراءاته التعسفية، والمتمثلة بفرض الحصار السياسي والاقتصادي والمالي على المحافظات الجنوبية للسلطة (قطاع غزة) وإغلاق المعابر التجارية ومعابر الأفراد. والحروب المتكررة الثلاث والتي كان أولها نهاية عام ٢٠٠٨ بداية عام ٢٠٠٩ واستمرت حوالي ٢١ يوم، والحرب الثانية كانت خلال عام ٢٠١٢، واستمرت حوالي اسبوع، أما الحرب الثالثة في ٨ / تموز عام ٢٠١٤، واستمرت حوالي ٥١ يوم(١).

تركت الحرب دماراً كبيراً في الارواح والممتلكات العامة والخاصة، وكانت مختلف القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية هدف أساسي في الحرب، وتعرضت المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية إلي خسائر كبيرة في جميع المجالات، كما أثر الانقسام السياسي الفلسطيني علي الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفلسطيني في قطاع غزة.

إن حالة عدم الاستقرار السياسي تنعكس بشكل مباشر علي كافة الانشطة الاقتصادية والاجتماعية، كما وتؤثر علي معدلات الاستثمار المحلي والخارجي، وكذلك علي كافة المؤشرات الاقتصادية والتي تعبر عن حالة الاقتصاد في المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

٢- **اجتماعيا:** إن الواقع الاجتماعي للمحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية تأثر بشكل كبير من الواقع السياسي والاقتصادي، وذلك من خلال تراجع العديد من المؤشرات الاجتماعية التي تعتبر ذات اهمية في تحديد مستوي المعيشة للسكان، حيث أشارت العديد من التقارير المحلية والدولية علي صعوبة الاوضاع الاجتماعية في قطاع غزة، واستمرار هذا الوضع سيؤدي إلي مشاكل اضافية تزيد من التحديات والصعوبات التي يتعرض لها سكان القطاع، ومن خلال

(١) سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٢.التقرير السنوي لعام ٢٠١١: تموز– رام الله– فلسطين ص ١٠٧.

التعرف لاحقا علي بعض المؤشرات نستطيع التعرف علي حقيقة الاوضاع الاجتماعية والتي تراجعت خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥(١).

كما أن استمرار حالة الانقسام السياسي الفلسطيني زاد من صعوبة الاوضاع الاجتماعية والتشتت في نسيج المجتمع الفلسطيني في المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية لذلك يتطلب من أصحاب القرار السياسي ضرورة إنهاء حالة الانقسام السياسي وتجسدت صورة الترابط والتماسك والتكافل الاجتماعي الفلسطيني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، لخدمة الاهداف الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب الفلسطيني وخاصة في المحافظات الجنوبية للسلطة(قطاع غزة) لأنه الاكثر تضررا من استمرار حالة الانقسام الفلسطيني.

٣-**اقتصاديا:** قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإنشاء مؤسساتها المدنية والاقتصادية وأجهزتها الامنية في عام ١٩٩٤، وذلك حسب الاتفاقيات السياسية والاقتصادية الموقعة بين الاحتلال الاسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية، فأنشئت المقرات والوزارات والهيئات والمؤسسات المختلفة، واستوعبت اعداد كبيرة من الايدي العاملة الفلسطينية، وكان من ابرزها مطار غزة الدولي ، وإنشاء محطة توليد للكهرباء، والعديد من مشاريع البنية التحتية (تعليم- صحة- شوارع- مياه- صرف صحي...الخ)، وقد تم وضع حجر الاساس لميناء غزة البحري، إضافة لثلاث معابر تجارية لنقل السلع الاستهلاكية ومواد البناء والوقود، ومعبرين للأفراد. كما وأنشئت العديد من الشركات والمصانع ونمت القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة قطاع الانشاءات والخدمات بشكل بارز.

لقد تعرضت كافة المؤسسات العامة والخاصة والبنية التحتية والعديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية للتدمير الكلي أو الجزئي، نتيجة للممارسات والاجراءات والسياسات الاسرائيلية المتواصلة

(١) تقرير عن أوضاع قطاع غزة ١٠-١٢-٢٠١٦.https://www.mosd.gov.om/index.php/ar

والحروب المتتالية علي قطاع غزة، وتأثرت المؤشرات الاقتصادية من حالة عدم الاستقرار السياسي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة قطاع غزة.

رابعاً: الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمحافظة شمال سيناء خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

باعتبار شبه جزيرة سيناء منطقة صحراوية مثلثة الشكل تقع غرب آسيا، في الجزء الشمال الشرقي من جمهورية مصر العربية، والبالغ مساحتها حوالي ٦٠٠٨٨ كيلو متر مربع، وتمثل نسبة ٦% من مساحة مصر الإجمالية، يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط وغربا خليج السويس وقناة السويس، وشرقاً المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية (قطاع غزة)، والاراضي المحتلة، وخليج العقبة، وجنوباً البحر الأحمر.

لقد تم تقسم شبه جزيرة سيناء إدارياً إلى محافظة شمال سيناء ومحافظة جنوب سيناء، حيث تقع محافظة شمال سيناء في الشمال الشرقي لجمهورية مصر العربية وهي ذات أهمية استراتيجية كبرى تمثل الحصن والعمق الاستراتيجي لمصر شرقاً(١)، باعتبارها الواصل بين قارتي أفريقيا وآسيا. من خلال هذه الدراسة نتناول أهم الحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمحافظة شمال سيناء خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ بشكل موجز وهي:

١- **سياسياً:** مرت محافظة شمال سيناء بأحداث تاريخية مما جعلها ذو أهمية سياسية في المنطقة وكان من أبرزها الحملة الصليبية الأولى وافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، كذلك مرت محافظة شمال سيناء بمراحل طويلة من الصراع العربي الإسرائيلي، كان أهمها العدوان الثلاثي علي مصر وخاصة سيناء ١٩٥٦، وحرب يونيو ١٩٦٧، وحرب أكتوبر ١٩٧٣(٢) وقد شنت إسرائيل وفرنسا وإنجلترا هجوم في عام ١٩٥٦ احتلت إسرائيل سيناء بالكامل ونتيجة لذلك صدر قرار من مجلس

(١) http://www.northsinai.gov.eg/art/history/display.aspx ID=15. 11-12-2016.
(٢) http://baytelshorbagy.yoo7.com/t84-topic. 11-12-2016 .نبذة عن محافظة شمال سيناء

الامن الدولي آنذاك برد جميع الأرض المحتلة الي مصر، وقامت إسرائيل في ٥ يونيو ١٩٦٧، بشن هجوم على مصر وسوريا والأردن واحتلت سيناء المصرية والجولان السورية والضفة الغربية.

نتيجة لهذا العدوان خاضت مصر حرب تحرير سيناء في ٦ أكتوبر ١٩٧٣، وعبرت القوات المصرية إلى الضفة الشرقية ورفعت العلم المصري علي أرض سيناء، وتم صدور قرار بوقف إطلاق النار بين مصر والاحتلال الاسرائيلي واستمر الصراع السياسي حتي تم توقيع معاهدة السلام بين مصر والاحتلال الاسرائيلي في ٢٦ مارس ١٩٧٩ عُرفت (معاهدة كامب ديفيد)، علي إثرها انسحبت إسرائيل من شبه جزيرة سيناء تماما في ٢٥ أبريل ١٩٨٢ مع الاحتفاظ بشريط طابا الحدودي وقد استرجعت الحكومة المصرية الشريط فيما بعد، بناء على قرار التحكيم الذي تم في محكمة العدل الدولية فيما بعد(١).

استمرت محافظة شمال سيناء تعاني من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية غير مستقرة، حالت الأوضاع الأمنية غير المستقرة في شمال سيناء علي تنفيذ العديد من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المخطط لها، بالرغم من أتخاذ مجلس الوزراء المصري قراراً بتنمية سيناء في ١٣ أكتوبر ١٩٩٤ (يعرف بالمشروع القومي لتنمية سيناء ١٩٩٤-٢٠١٧)(٢).

لكن ما نفذ من المشروع القومي لا يرقي لمستوي تغير الواقع الاقتصادي والاجتماعي في محافظة شمال سيناء. ويتطلع أهالي شمال سيناء إلى إحياء مشروعات قومية عملاقة قد شرعت الدولة فى تنفيذها بعد إقرارها على أرض سيناء، لكنها توقفت عند مراحلها الأولي، والغالبية منها توقفت ولم تكتمل بعد، ومنها لم ينفذ كالمدن الصناعية(٣).

٢- **اجتماعياً:** الواقع الاجتماعي والثقافي لسكان محافظة شمال سيناء مختلف في بعض الصفات والخصائص والعادات والتقاليد عن المحافظات الأخرى في جمهورية مصر العربية. ويغلب علي سكانها الحياة البدوية لطبيعتها البيئية، وقد انضمت سيناء إلى الإدارة المحلية لأول مرة بالقرار

---

(١) https://ar.wikipedia.org/wiki. 13-12-2016. موقع ويكيبديا
(٢) http://www.northsinai.gov.eg/art/history/display.aspx?ID=15. 11-12-2016l.
(٣) http://www.youm7.com/story/2016/3/21. موقع يتناول تنمية شمال سيناء

الجمهوري رقم ٨١١ لسنة ١٩٧٤ كما صدر القرار الجمهوري رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ بتقسيم شبه جزيرة سيناء الى محافظتي شمال وجنوب سيناء ،حيث تضم شمال سيناء: ست مراكز إدارية هي العريش، رفح، الشيخ زويد، بئر العبد، الحسنة، نخل، ويدخل نظامها ٨٢ قرية و ٤٥٨ تابع.

توجد العديد من المدارس لجميع المراحل التعليمية، والتعليم الأزهري والتعليم الجامعي، كما توجد جامعة حكومية تتمثل في جامعة العريش وتضم العديد من الكليات التي تعمل كفعلاً وأخري في طور التنفيذ ، ويوجد بالمحافظة بيوت ثقافية ومكتبات عامة. والعديد من المناطق الأثرية منها: يرجع إلى العصر الفرعوني, والعهد الروماني واليوناني وأخري إلي العهد الإسلامي. من أهم هذه الأثار: (منطقة أثار الفرما بيلوزيوم ومنطقة تل المخزن وتل الشهداء وتل الدراويش و قلعة العريش)، أيضا من المعالم السياحية (محمية الزرانيق , متحف التراث السيناوى والطرق التاريخية وطريق الحرب والتجارة وطريق العائلة المقدسة وطريق الحج الإسلامي(١).

يعاني سكان محافظة شمال سيناء من مشاكل اجتماعية كبيرة انعكست علي مستوي المعيشة بسبب حالة عدم الاستقرار الامني، وتحتاج المحافظة إلي تنفيذ العديد من البرامج والانشطة الاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية والترفيهية....وغيرها من البرامج والخطط والمشاريع التنموية لمعالجة التحديات الاجتماعية المختلفة.

إن متطلبات واحتياجات المحافظة تدفع أصحاب القرار السياسي إلي الإسراع باتخاذ اجراءات عملية لتنمية محافظة شمال سيناء من خلال تنفيذ المشروع القومي المقر من مجلس الوزراء، وغيرها من المشاريع كالمدن الصناعية والزراعية والتكنولوجية والاهتمام بالميزة النسبية التي تتميز بها المحافظة، إن تغير الواقع الاقتصادي وزيادة المشاريع الانتاجية المختلفة (الصناعية والزراعية والإنشائية والخدمية) تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في المحافظة مما ينعكس إيجابا علي متوسط دخل الفرد ويرفع من مستوي المعيشة وبالتالي تحسن في الاوضاع الاجتماعية لسكان المحافظة.

(١) موقع سابق. http://baytelshorbagy.yoo7.com/t84-topic. 11-12-2016

٣- **اقتصادياً:** تتميز محافظة شمال سيناء بالتنوع المناخي وتتوفر فيها العديد من الموارد الطبيعية بكميات كبيرة وبجودة عالية، فهي غنية بالثروة السمكية، وتنوع الاراضي الزراعية، وبالتالي تنوع في المحاصيل الزراعية المختلفة، كذلك التنوع في الثروة المعدنية والحجرية وتعدد المناطق السياحية والأثرية، إضافة لأهميتها الاستراتيجية.

وقد أقر مجلس الوزراء المصري استراتيجية شاملة لتنمية سيناء فى ١٣ أكتوبر ١٩٩٤. تضمنت المشروع القومي لتنمية سيناء، وهو أحد مشروعات خطة التنمية الشاملة وفى سبتمبر من العام ٢٠٠٠ تم إعادة رسم استراتيجية التنمية الشاملة لسيناء لتضم محافظات القناة. وقد أقرت الحكومة في عام ٢٠٠٦ قراراً بالإسراع بتنفيذ الخطة الشاملة لتنمية سيناء والتي تتضمن مشروعات عديدة في مجالات البنية الأساسية والخدماتية، وأنشئت هيئة خاصة للتنمية الصناعية بسيناء تتولى إنشاء ٧ مصانع جديدة، بالإضافة إلى قيام وزارة البترول بإنشاء شركة قابضة لتنمية الثروة البترولية والمعدنية في سيناء، وقيام وزارتي الري والزراعة باستصلاح أراضي زراعية جديدة شمال سيناء، وتوفير العديد من فرص العمل للخريجين مما يساعد علي زيادة التوطين في شمال سيناء. وأهم ما يميز محافظة شمال سيناء توفر العديد من مقومات التنمية كالموارد البشرية والموارد الطبيعية المختلفة وأهمها(١):

- مساحات زراعية شاسعة، وامكانية استصلاح العديد منها.
- إطلالها على البحر المتوسط وبحيرة البردويل يمكن اعتبارها مصدرا هاما للثروة السمكية والمنتجعات السياحية.
- مناطق غنية بحقول الغاز الطبيعي فائق الجودة، ووجود احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي بشمال سيناء.

(١) عاطف هلال، دراسة مقدمة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس وزراء مصر، تم اعتمادها ونشرها في إبريل ٢٠٠٩.

- يوجد الفحم كمصدر للطاقة.
- توجد رمال القار بجنوب سيناء كمصدر لزيت البترول.
- تتميز سيناء بوجود بعض الخامات بكميات كبيرة وبنوعية متميزة. على سبيل المثال (رواسب الجبس الضخمة، والرمال البيضاء عالية السليكا، والكبريت، والفلسبار الصوديومى (الألبيت)، وسط سيناء مخزنا ضخما للخامات الحرارية والسيراميك والطينات البيضاء، وخامات صناعة الإسمنت ومواد البناء ورصف الطرق، وأحجار الزينة من الصخور الجرانيتية ذات الألوان المتميزة، والحجر الجيرى الصلب ذو المواصفات الرخامية الجيدة، وتواجد خامات الوقود الصلب وخامات الوقود النووى).

إن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في محافظة شمال سيناء يعزز دور الدولة في عملية التنمية، وإن التنوع في الموارد الطبيعية يساهم ويساعد أصحاب القرار في الإسراع باتخاذ القرارات لتنفيذ سلسلة من المشاريع والبرامج التنموية، بجانب الحلول الأمنية لتوفير الاستقرار الأمني في المحافظة لتوفير بيئة تنموية مستقرة.

المبحث الثاني: أهم المؤشرات الاقتصادية لمحافظة شمال سيناء والمحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

يمكن التعرف علي أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ والتي تعتبر امتداد لفترات لا تقل صعوبة بالنسبة لمحافظة شمال سيناء والمحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ويعتبر استمرار الاحتلال الإسرائيلي بممارساته وسياساته من خلال فرض الحصار السياسي والاقتصادي والمالي على للمحافظات الجنوبية للسلطة (قطاع غزة)، وكذلك استمرار إغلاق المعابر التجارية ومعابر الأفراد بشكل متكرر، والعديد من الممارسات والاجراءات والسياسات تَحُولْ من نمو وتطور الانشطة الاقتصادية المختلفة، إضافة إلي استمرار حالة الانقسام السياسي الفلسطيني والتي أثرت سلباً علي كافة مجالات الحياة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً في المحافظات الجنوبية للسلطة (قطاع غزة) (١).

كذلك حالة عدم الاستقرار الامني في محافظة شمال سيناء أثرت علي كافة مجالات الحياة اقتصادياً واجتماعياً وعطلت تنفيذ العديد من المشاريع الانتاجية والمدن الصناعية المخطط انشاءها في المحافظة، وبالتالي أن عملية التنمية الاقتصادية في محافظة شمال سيناء تتطلب استقراراً امنياً فيها(٢)

كما نحاول من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التعرف علي الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية (قطاع غزة) ومحافظة شمال سيناء. كالناتج المحلي الاجمالي ومعدلات البطالة، ومتوسط دخل الفرد، ومعدلات التضخم، ومساهمة الانشطة الاقتصادية الرئيسية كالصناعة والزراعة والانشاءات والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني والمصري.

---

(١) سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٦.التقرير السنوي لعام ٢٠١٥: تموز- رام الله- فلسطين. ص١١

(٢) عاطف هلال، دراسة مقدمة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس وزراء مصر، تم اعتمادها ونشرها في إبريل ٢٠٠٩.

أولاً: الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد ومعدلات البطالة ومعدلات التضخم للمحافظات الجنوبية للسلطة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

نتناول في هذه الفترة واقع الاقتصاد الفلسطيني في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة وصعبة في المحافظات الجنوبية للسلطة (قطاع غزة)، ويمكن التعرف علي نتائج هذا الواقع من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية، كالناتج المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد ومعدلات البطالة ومعدلات التضخم خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

يبين جدول رقم (١) الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة ومعدلات التضخم في قطاع غزة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

جدول رقم (١)

الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد من الناتج ومعدلات البطالة والتضخم في قطاع غزة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الناتج المحلي الاجمالي مليون $	١٧٨١	١٩٠٦	٢٠١٣	١٧٠٩	١٨٢٦
متوسط دخل الفرد من الناتج $	١١٢١	١١٥٩	١١٨٣	٩٧١	١٠٠٣
معدل البطالة %	٢٨,٧	٣١,٠	٣٢,٦	٤٣,٩	٤١,١
معدل التضخم %	٠.٧٥	٠,٤٨	٠,٧٦-	٢,٢٨	١,٧٧

إعداد الباحث من المصادر التالية

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات تراكمية، الحسابات القومية للناتج المحلي، ومؤشرات نصيب الفرد حسب المنطقة خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤ بالأسعار الثابتة: سنة الأساس ٢٠٠٤.
- سلطة النقد الفلسطينية، تقارير ٢٠١٦، التقرير السنوي لعام ٢٠١٥، القوي العاملة، ص ١٠٦، ص ١٠٧.

يوضح الجدول رقم (١) بعض المؤشرات الاقتصادية أهمها:

١- أقصي ارتفاع لمعدلات الناتج المحلي الإجمالي في للمحافظات الجنوبية للسلطة بلغ حوالي ٢٠١٣ مليون دولار امريكي في عام ٢٠١٣ بزيادة مقدارها ٢٣٢ مليون دولار أمريكي عن عام ٢٠١١ والبالغ ١٧٨١ مليون دولار أمريكي. هذا الارتفاع تراجع في عامي ٢٠١٤، وبلغ حوالي ١٧٠٩ مليون دولار أمريكي، أما عام ٢٠١٥ بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٨٢٦ مليون دولار، بزيادة مقدارها ١٧٧ مليون دولار أمريكي، لا تعبر عن نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي.

٢- ارتبط متوسط دخل الفرد بمعدلات الناتج المحلي الاجمالي، ونلاحظ تراجع مستمر في متوسط دخل الفرد في قطاع غزة حيث بلغ في عام ٢٠١١ حوالي ١١٢١ دولار وانخفض في عام ٢٠١٥ وبلغ حوالي ١٠٠٣ دولار بتراجع مقداره ١١٨ دولار عن عام ٢٠١١، نلاحظ تذبذب متوسط دخل الفرد في قطاع غزة خلال الفترة محل الدراسة، وقد بلغ أقصي ارتفاع عام ٢٠١٣ ويقدر حوالي ١١٨٣ دولار، وتراجع إلي أدني مستوي له في عام ٢٠١٤ حيث بلغ ٩٧١ دولار. حيث كانت الحرب الاسرائيلية علي قطاع غزة خلال عام ٢٠١٤.

٣- ارتفعت معدلات البطالة في قطاع غزة بشكل مستمر خلال الفترة محل الدراسة، حيث كانت معدلات البطالة عام ٢٠١١ حوالي ٢٨,٧%، وقد ارتفعت وبلغت حوالي ٤١,١% عام ٢٠١٥، وكان أَعلي معدلات البطالة في العام ٢٠١٤ حيث بلغت حوالي ٤٣,٩%.

٤- أما معدلات التضخم تراوحت بين الارتفاع والانخفاض، وهذا يدل علي تأثر الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة بطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية وان معدلات التضخم غالبا ما تكون مستوردة ومرتبطة بالتغيرات الداخلية والخارجية وبلغ أدني معدل للتضخم عام ٢٠١٣ حيث بلغ حوالي -٠,٧٦%، وبلغ أقصي ارتفاع للتضخم في العام ٢٠١٤ حيث بلغ ٢,٨٥%، وهذه النسبة نتيجة طبيعية للحرب التي تعرض لها قطاع غزة خلال نفس العام.

وتؤكد المؤشرات السابقة أن قطاع غزة لا يزال يتعرض لأضرار متواصلة وذلك من خلال تراجع الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك انخفاض نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، أضافة الي ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة.

ثانياً: نسبة مساهمة الانشطة الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الاجمالي في المحافظات الجنوبية للسلطة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥

يمكن معرفة نسبة مساهمة الانشطة الاقتصادية المختلفة كالصناعة والزراعة والانشاءات والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع غزة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وخلال هذه الفترة حدثت العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القطاع، وتركت أثارها علي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

يبين جدول رقم(٢) نسبة مساهمة الصناعة والزراعة والانشاءات والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع غزة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

جدول رقم (٢)

نسبة مساهمة الصناعة والزراعة والانشاءات والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي

لقطاع غزة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥

الانشطة الاقتصادية	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الصناعة %	٥,٥	٥,٤	٥,٣	٤,٩	٥,٩
الزراعة %	٩,٦	٨,٤	٨,٤	٨,٦	٦,٦
الانشاءات %	٦,٠	٧,٧	٧,٠	٢,٠	٤,٤
الخدمات %	٧٨,٩	٧٨,٥	٧٩,٣	٨٤,٥	٨٣,١
المجموع %	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

إعداد الباحث من المصدر التالي:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة للأعوام ١٩٩٩-٢٠١٥ بالأسعار الثابتة: سنة الأساس ٢٠٠٤.

يوضح الجدول رقم (٢) التالي:

١-انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع غزة، حيث بلغت أعلي نسبة مساهمه حوالي ٥,٩% في عام ٢٠١٥.

أما نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني بلغت تقريبا ٣%. وبالتالي إن انخفاض نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني مؤشر يدل علي ضعف هيكلة ومساهمة القطاعات الاقتصادية، ويعتبر القطاع الصناعي بحاجة إلي تنمية وتطوير لأهميته الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني.

٢- تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع غزة بشكل مستمر، حيث بلغت حوالي ٦,٦% في العام ٢٠١٥ بتراجع مقداره حوالي ٣% عن العام ٢٠١١، والتي كانت نسبة مساهمته حوالي ٩,٦%. بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الفلسطيني حوالي ٢%، وبالتالي إن استمرار تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي مؤشر يدل علي ضعف البنية الاقتصادية الزراعية في قطاع غزة، ويحتاج القطاع الزراعي إلي مزيداً من التطوير والتنمية لأهميته الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني.

٣- تراجع نسبة مساهمة قطاع الانشاءات في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع غزة حيث بلغت نسبة مساهمته حوالي ٦,٠% في العام ٢٠١١، وتراجع في العام ٢٠١٥ حيث بلغ حوالي ٤,٤% بمقدار تراجع ١,٤% عن عام ٢٠١١، وبلغ ادني نسبة مساهمة في عام ٢٠١٤ حيث بلغت ٢,٠%، ويعود سبب التراجع في هذا العام للحرب التي تعرض لها قطاع غزة خلال العام. وأما نسبته من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الفلسطيني بلغت حوالي ٢%.

بالتالي يمكن استنتاج أن قطاع الانشاءات تعرض لخسائر كبيرة خلال الحروب المتكررة علي القطاع، دون إعادة اعمار ما دمره الاحتلال، وقطاع الانشاءات بجانب القطاعات الأخرى بحاجة كبيرة للدعم والتطوير لسد العجز في المنشآت والوحدات السكنية .

٤- يعتبر قطاع الخدمات في قطاع غزة من أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي حيث ارتفعت نسبة مساهمته في عام ٢٠١٥ وبلغت ٨٣,١%، حيث كانت نسبة مساهمته حوالي ٧٨,٩% في عام ٢٠١١، بمعدل زيادة حوالي ٤,٢%.

بينما بلغت نسبه قطاع الخدمات في قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني حوالي ٧%.

هذا يدل علي أن هيكلية الاقتصاد الفلسطيني تحتاج إلي تغير شامل، وذلك من خلال رفع مساهمة القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والانشاءات في الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: عدد السكان في المراكز الادارية في محافظة شمال سيناء خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥

يتوزع سكان محافظة شمال سيناء علي ست مراكز ادارية، يتركز الجزء الاكبر من السكان في العريش والتي تعتبر مركز المحافظة، ويوجد بها العديد من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعتبر من أكثرها أهمية لتنوع المناج والموارد الطبيعية اللازمة للتنمية وتبعد مدينة العريش في محافظة شمال سيناء حوالي ٤٠ كم عن الحدود مع المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية(قطاع غزة)، مما يؤهلها للقيام بدور هام في تنمية شمال سيناء، وذلك من خلال إنشاء مدينة صناعية زراعية تكنولوجية ذات معايير ومواصفات تعمل علي جذب استثمارات محلية وخارجية تحقق هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظة(١).

يبين جدول رقم (٣) عدد السكان في المراكز الادارية في محافظة شمال سيناء خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥

(١) ويكيبديا ١١-١١-٢٠١٦ https://ar.wikipedia.org/wiki

جدول رقم (٣)

عدد سكان المراكز الادارية في محافظة شمال سيناء خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥

(ألف نسمة)

المركز الاداري	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
العريش	159989	164185	168197	172346	176294
رفح	69444	72369	75042	77849	59471
الشيخ زويد	53158	55039	56797	58449	79901
بئر العبد	75221	78195	81005	84157	87219
الحسنة	26565	27270	28050	28449	29188
نخل	11390	11483	11593	12045	12150
المجموع	٣٩٥٧٦٧	٤٠٨٥٤١	٤٢٠٧٧٤	٤٣٣٢٩٥	٤٤٤٢٢٣

الجدول من إعداد الباحث: من خلال الموقع الإلكتروني لمحافظة شمال سيناء.

http://www.northsinai.gov.eg/art/history/display.aspx?ID=15. 11-12-2016l.

يوضح جدول رقم (٣) تعداد السكان في الست مراكز ادارية لمحافظة شمال سيناء وهي العريش ورفح والشيخ زويد وبئر العبد والحسنة ونخل، وتبلغ نسبة سكان مدينة العريش حوالي ٤٠% من إجمالي سكان محافظة شمال سيناء، يليها بئر العبد حيث تبلغ نسبة السكان فيها حوالي ٢٠% من إجمالي سكان محافظة شمال سيناء، ثم الشيخ زويد تبلغ نسبة السكان حوالي ١٨% من إجمالي سكان محافظة شمال سيناء، أما مدينة رفح والحسنة ونخل بلغ نسبة السكان من إجمالي سكان محافظة شمال سيناء علي التوالي حوالي ١٣%، ٦%، ٣%.

أن توزيع عدد السكان في محافظة شمال سيناء لا يتناسب ومساحتها، حيث امكانية توطين العديد من سكان المحافظات الأخرى في جمهورية مصر العربية وتخفيف من الازدحام السكاني منها،

وإمكانية التوطين واردة في حال تم تنفيذ مشاريع تنموية قومية في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتي من الممكن أن تساهم في جذب المواطنين، وكذلك جذب الاستثمارات الخارجية، وتنمية الموارد البشرية. مما يساعد في زيادة معدلات التنمية في المحافظة والتي تتوفر فيها العديد من الموارد الطبيعية المتنوعة.

كذلك موقعها الاستراتيجي يساعد علي نجاح العديد من المشاريع الانتاجية في مجالات الصناعة والزراعة والانشاءات والخدمات في المحافظة، ويعتبر تنفيذ المشروع القومي لتنمية شمال سيناء، ومشاريع أخري ذو قيمة اقتصادية أكبر مساهمه في خلق حالة من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، مما يساهم في توفر الامن والامان لسكان المحافظة، وكذلك تعزز مكانتها الاستراتيجية لمصر.

أما بالنسبة لمعدلات البطالة في محافظة شمال سيناء، كشف أحدث تقرير صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن معدلات البطالة في محافظة شمال سيناء بلغت ١١,٣% من إجمالي نسبة البطالة في جميع المحافظات(١).

نود الإشارة أن خلال جمع البيانات المتعلقة لبعض المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة والتضخم ومساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة (الصناعة والزراعة والإنشاءات والخدمات) في الناتج المحلي الإجمالي لمحافظة شمال سيناء خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، لم نستطع توفير جميع البيانات المطلوبة خلال الفترة محل الدراسة.

لكن من خلال تحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسنوات سابقة لمحافظة شمال سيناء تم التوصل إلي نتيجة واضحة أن محافظة شمال سيناء بحاجة ماسة إلي تنمية حقيقية وشاملة لجميع القطاعات الاقتصادية والأنشطة والبرامج الاجتماعية المختلفة.

كما توصلنا إلي حقيقة ملموسة أن مقومات التنمية الشاملة والمستدامة في محافظة شمال سيناء متوفرة وإمكانية استغلالها بشكل أمثل يساهم في تحقيق نمو اقتصادي في المحافظة مما يؤدي لرفع معدلات النمو الاقتصادي المصري.

---

(١) http://www.elwatannews.com/news/details/1653138. 15-12-2016

يمكن بجانب الحلول الأمنية لتوفير الاستقرار الأمني في محافظة شمال سيناء إلي تنفيذ سلسلة من المشاريع والبرامج التنموية ذو الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة، والتي يمكن أن تساهم في مواجهه بعض التحديات الأمنية وتساعد في توفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يؤدي للاستقرار الأمني.

الفصل الثاني

أهمية المدينة الصناعية للاقتصاد الفلسطيني والمصري.

مقدمة :

يعتبر زيادة معدلات النمو الاقتصادي المصري والفلسطيني من الأهداف التي تسعي إليها الحكومة المصرية والسلطة الوطنية الفلسطينية إلي تحقيقها، فبالرغم من صعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعقدة التي تمر بها المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية (قطاع غزة)، تحاول السلطة بكافة الجهود الفلسطينية والعربية والدولية لمواجهتها وتعمل علي رفع الحصار الاقتصادي والمالي والسياسي، كما وتسعي لفتح المعابر التجارية ومعابر الأفراد، وتسعي لاستيراد المواد الخام والآلات والمعدات ومواد الاعمار اللازمة لإعمار ما دمره الاحتلال خلال الحروب الثلاث المتتالية التي طالت الارواح والمنشئات المدنية والصناعية والزراعية والانشائية والخدمية والبنية التحتية في المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية (قطاع غزة)(١).

كذلك يعاني سكان محافظة شمال سيناء من مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة، واستمرار حالة عدم الاستقرار الامني تؤثر بشكل مباشر وغير المباشر علي حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المحافظة، ويتطلب تغيير الواقع للأفضل للإسراع في تنفيذ مشاريع انتاجية ذو أهداف تنموية للقطاعات الصناعية والزراعية والانشائية والخدماتية والتكنولوجية في المحافظة، كما يعتبر استثمار الموارد الطبيعية والاهتمام بالميزة النسبية التي تتميز بها المحافظة ذو أهمية لرفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي ويساهم بخلق حالة من الاستقرار الامني.

---

(١) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد٤٠، رام الله، فلسطين، ٢٠١٥، ص٧٣-٧٦.

ويمكن تحقيق ذلك بزيادة المشاريع الانتاجية المختلفة من خلال إنشاء مدينة صناعية زراعية تكنولوجية شاملة ذات معايير وصفات دولية، تكون إحدى المشاريع التنموية لتنمية محافظة شمال سيناء وتحت إشراف هيئة مصرية فلسطينية متخصصة.

هذه المشاريع يمكن أن تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في المحافظة مما ينعكس علي متوسط دخل الفرد ويزيد من مستوي المعيشة وبالتالي تحسن في الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان محافظة شمال سيناء وسيتم هذا الفصل في المباحث التالية.

١-المبحث الأول: أهمية الموقع والتصميم ومواصفات المدينة الصناعية للاقتصاد الوطني.

٢-المبحث الثاني: أهمية المدينة الصناعية للمحافظات الجنوبية للسلطة الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء.

تعتبر المدن الصناعية ذات أهمية للاقتصاد الوطني، فهي عبارة عن منطقة مصممة ومخططة ومخصصة لغرض تنمية الانتاج الصناعي الوطني، وغالباً ما تشتمل علي صناعات متنوعة صناعية وزراعية وتكنولوجية وغيرها من المنتجات الصناعية، وتنشأ المدن الصناعية على أطراف وخارج المناطق والمدن السكنية، ويتم اختيار موقعها حسب شروط متطلبات واحتياجات البيئة الجغرافية والسكانية والاجتماعية، وتكمن أهميتها في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة مساهمة الانشطة والقطاعات الصناعية المختلفة في اقتصاد الدولة وذلك باعتبار أن التطور التكنولوجي الصناعي والزراعي من خلال المدن المتخصصة ذات المواصفات والمعايير الدولية يمكن أن تساهم في نمو القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وبالتالي يؤدي إلي زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مما ينعكس ايجاباً في زيادة متوسط دخل الفرد وبالتالي تحسن في مستوي المعيشة للسكان.

أولاً- أهمية المدن الصناعية للاقتصاد الوطني:

للمدن الصناعية أهمية قصوي للاقتصاد الوطني وتكمن أهمية المدن الصناعية في التالي(١)(٢).

١-الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية ورفع الكفاءة الانتاجية.

٢-تعتبر جاذبة للاستثمارات الخارجية وتعزز الاستثمار المحلي، وهي أداة تطوير ونمو للصناعات المختلفة.

٣-تستوعب مزيداً من فرص العمل المختلفة، وتساهم في الحد من البطالة، وتستثمر الموارد البشرية والتي تعتبر ميزة نسبية في بعض الدول.

٤-تساهم في تطوير وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتستطيع مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، واتباع سياسة التحسين المستمر حسب نظم الجودة العالمية.

٥- توفر المدن الصناعية قوانين وإجراءات وسياسات تساعد أصحاب الشركات والمصانع في تحقيق أهدافهم بسهولة.

٦-تحافظ على البيئة من خلال موقعها خارج المدن السكنية، وتوفير شروط ومعايير السلامة للعاملين والمحيطين بها.

٧-تزيد المدن الصناعية من حجم الصادرات للدولة، وتساعد في تحسين وضع الميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وتعتبر مصدر مهم للعملات الصعبة.

---

(١)محمد القدرة:(٢٠٠٧)، "أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين علي توفير فرص عمل" رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة. ص٢١- 46

(٢) نائل مصبح: (٢٠١١)، " أهمية المناطق الصناعية علي النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة" رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الازهر، غزة. ص٤٢.

٨-توفر المدن الصناعية الحماية للصناعات المحلية وتعزز دورة الانتاج المحلي، مما يساهم في زيادة مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى رفع متوسط دخل الفرد وبالتالي تحسن في مستوى المعيشة.

ثانياً: اسباب اختيار موقع المدينة الصناعية الفلسطينية المصرية:

جاء اختيار موقع المدينة الصناعية الزراعية التكنولوجية الفلسطينية المصرية لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث تتشابه الظروف إلى حد كبير بين المحافظات الجنوبية للسلطة الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء، كما ويعتبر الموقع الجغرافي ذو أهمية للمدينة! حيث يمتد شريط حدودي بين جمهورية مصر العربية والمحافظات الجنوبية للسلطة (قطاع غزة) بطول حوالي ١٤ كم، من البحر الأبيض المتوسط وحتى منطقة كرم أبو سالم، وهي منطقة ثلاثية الاتجاهات بين جمهورية مصر العربية (محافظة شمال سيناء)، والمحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية(قطاع غزة)، الأراضي المحتلة الفلسطينية عام ١٩٤٨ (اسرائيل).

اسباب نجاح المدينة الصناعية يعتمد علي اختيار الموقع الذي يمكن إنشاء المدينة الصناعية المصرية الفلسطينية علية، وأهم الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في اختيار الموقع هي(١).

<u>اولاً: الدوافع السياسية</u>

إنشاء المدينة الصناعية علي حدود المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية (قطاع غزة) ومحافظة شمال سيناء، يساهم في توفير حماية للشركات والمصانع الفلسطينية داخل المدينة الصناعية، كما أن حالة عدم الاستقرار السياسي واستمرار الصراع بين الشعب الفلسطيني والاحتلال

(١) الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، التقرير السنوي، (٢٠١٥): رام الله – فلسطين.

الاسرائيلي لعدم قيام الدولة الفلسطينية المستقلة تدفع السلطة لاختيار منطقة لإنشاء مشاريعها الانتاجية خارج الاستهداف المستمر من الاحتلال الاسرائيلي.

- كذلك اختيار الموقع يساهم في الحد من الظواهر الأمنية في محافظة شمال سيناء من خلال انتهاج سياسية تنموية شاملة تتناسب وتوصيات وتوجهات الحكومة المصرية لتنمية شمال سيناء، علي قاعدة الاستقرار الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلي استقرار اجتماعي يساهم في توفير استقرار سياسي وأمني للمنطقتين.
- يمنع وجود مدينة صناعية وسائل التهريب غير الشرعي، وتساهم في الحفاظ على الأمن القومي المصري وكذلك الأمن الحدودي لقطاع غزة.
- تعزيز للدور المصري اتجاه قضايا الشعب الفلسطيني اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، مما يعزز دورها الريادي والقيادي التاريخي في المنطقة، وعلي وجه الخصوص وضع مقومات وأسس قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، كما يفرض موقع وطبيعة وخصوصية مصر أهمية في تعزيز وتوثيق العلاقات بين الشعب المصري والفلسطيني في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثانياً: الدوافع الاقتصادية

- توفر العديد من الموارد الطبيعية المتنوعة في محافظة شمال سيناء، وحاجة المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية للعديد من هذه الموارد للإنتاج، تدفع باتجاه اختيار هذا الموقع ذو الأهمية الاقتصادية للمنطقتين.
- تسعي الحكومة المصرية لتنمية محافظة شمال سيناء، وقد اتخذ مجلس الوزراء المصري عدة قرارات لتنمية المحافظة، وتعتبر المدينة أحدى المشاريع التنموية التي تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في المحافظة، ومصدر مهم للعملات الصعبة.

- استثمار الموارد المادية والبشرية في المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء بشكل أمثل، يساعد على تنمية الأنشطة الاقتصادية المختلفة صناعياً وزراعياً وتكنولوجياً وخدماتياً، وذلك باستغلال الموارد المتاحة للمحافظات الجنوبية للسلطة ومحافظة شمال سيناء.
- طبيعة موقع المدينة الصناعية يساعد في المستقبل بأنشاء منطقة تجارية حرة بحكم موقعها الاستراتيجي على ساحل البحر الأبيض المتوسط، مما يساهم في زيادة حجم الصادرات مما يزيد من عملية النمو الاقتصادي في محافظة شمال سيناء، ويساعد علي نجاح المدينة الصناعية توفر العديد من مقومات البنية التحتية في محافظة شمال سيناء.
- يمكن استغلال الميزة النسبية لكل من المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ولمحافظة شمال سيناء، مما يسرع في عملية التنمية الاقتصادية للأنشطة المختلفة وبالتالي تحسن في المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للمنطقتين.
- من الدوافع لانشاء المدينة ارتفاع معدلات البطالة، وخاصة عند الخرجين، وارتفاع معدلات الفقر في المنطقتين، لهذا تستوعب المدينة العديد من الأيدي العاملة المختلفة والعاطلة عن العمل في المحافظات الجنوبية للسلطة ومحافظة شمال سيناء.
- من الدوافع الاقتصادية لإنشاء المدينة الصناعية، امكانية اتباع سياسية احلال الواردات مما يعزز من قوة الاقتصاد المحلي لدي المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء.

ثالثاً: الدوافع الاجتماعية

- ارتفاع معدلات الفقر، وانخفاض مستوي المعيشة لسكان المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء. كان من الدوافع التي تساعد بالإسراع بأنشاء المدينة الصناعية للمساهمة في علاج بعض المشاكل الاجتماعية.
- كذلك صعوبة الاوضاع الاقتصادية أثرت علي الاوضاع الاجتماعية في كافة المجالات الحياتية، وأنشاء المدينة يحسن من الاوضاع الاقتصادية والتي تنعكس مباشرة علي الاوضاع الاجتماعية.
- تساهم في رفع مستويات التنسيق في مجال التعليم، والتدريب المهني، والتأهيل الصناعي والزراعي، والتعاون والتنسيق بينها في كافة المجالات الحياتية المختلفة المنطقتين. وترفع من معدلات المستوى الاجتماعي والتعليمي والصحي والثقافي بين محافظة شمال سيناء والمحافظات الجنوبية للسلطة(قطاع غزة).
- تعزز المدينة الصناعية العلاقات المصرية الفلسطينية، كذلك يمكن للمدينة وغيرها من المشاريع التنموية المختلفة، أن تكون مدخلا لخلق مزيدً من التعاون والتنسيق في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية.

ثالثاً– معايير ومتطلبات تنفيذ المدينة الصناعية المصرية الفلسطينية:

يعتبر القرار الرئاسي بتنفيذ المشروع القومي لتنمية محافظة شمال سيناء، هو أساس نجاح تنفيذ المدينة الصناعية المصرية الفلسطينية وغيرها من المشاريع التنموية الحيوية الأخرى، كما ويعتبر إنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني مدخل للاتفاق حول إنشاء المدينة الصناعية وغيرها من المشاريع التنموية.

أهم المعايير والمتطلبات الواجب توافرها لتنفيذ المدينة الصناعية هي(١).

---

(١) المملكة العربية السعودية، الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، دليل التخطيط والتصميم لتطوير المدن الصناعية. الرياض، ردمك، ديوي، رقم الايداع ١٤٢٦/١٩١.

الإسراع لإصدار قرار من المستوي السياسي لإنشاء المدينة الصناعية المصرية الفلسطينية، والاتفاق على آليات التنفيذ، واختيار الموقع المناسب، وغيرها من الشروط والبنود الواجب الالتزام بها.

١- الإسراع بتشكيل هيئة متخصصة للإشراف على تصاميم ومخططات ووظائف واختصاصات المدينة، وكذلك متابعة مراحل تنفيذها إدارياً ومالياً وفنياً.

٢- يعتمد نجاح المدينة علي مراعاه المتطلبات الطبيعية والبيئية والعمرانية والاجتماعية وغيرها من المحددات الهامة.

٣- عند تصميمها وتخطيطها يجب أن تراعي كافة المعايير والشروط الواجب توفرها في المدن الصناعية الحديثة، وتوفير البنية التحية وتشمل (شبكات كهرباء – شبكات مياه – شبكات صرف صحي – شبكات تصريف مياه الأمطار – الاتصالات – الطرق – المرافق الخدمية اللازمة وغيرها).

٤- يجب مراعاة متطلبات التنمية في كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية (صناعياً – زراعياً – تكنولوجياً – خدماتياً – تجارياً) مع الأخذ بعين الاعتبار عمليات التوسع والتطوير المستمر في الصناعات المستقبلية.

٥- مراعاة اختيار الموقع المناسب وكذلك نسب استعمالات نشاط الصناعة والخدمات والطرق والمناطق الخضراء حسب نسب معايير الاستعمال الحديثة، ومراعاة الحافظ على البيئة.

٦- عند إنشاء المدينة يجب مراعاة اشتراطات بناء المصانع وذلك حسب معايير البناء واحتياجات ومتطلبات المصانع، كما يجب مراعاة اشتراطات الأمن الصناعي للعالمين والمحيطين بالمدينة وكذلك الأمن البيئي.

٧- عند التخطيط يجب مراعاة طبيعة الصناعات وخصائصها وعلاقة الترابط والتكامل بين المصانع من حيث التوزيع المكاني للمصانع.

٨- يجب مراعاة استعمالات الأراضي الرئيسة للمدينة الصناعية من حيث استعمالات صناعية تمثل المساحة وامكانية التوسع، والتنوع في المصانع، حجم نوعية المصانع وخصائصها.

أما الاستعمالات غير الصناعية فهي استعمالات مكملة وخدمات مساعدة، واستعمالات ثانوية كمنطقة عازلة وشبكة الطرق والتنقل وتوفير مساكن للعاملين ان امكن.

٩- عند اختيار أنواع الصناعات يجب تحديد العلاقة بين أنواع المصانع مع بعضها البعض، حيث هناك مصانع ذات علاقة متداخلة، ومصانع ذات علاقة متجاورة تكاملية وعلاقات تنافريه بين بعض المصانع، ويمكن تجميع المصانع حسب المساحة المطلوبة أو حسب النشاط الصناعي، أو حسب متطلبات التوسع المستقبلي أو طبيعة المنتج ومتطلبات النقل والتخزين، أو حسب العمالة أو حسب تقنيات التشغيل التكنولوجي، أو حسب المحددات البيئية والمناخية. أو حسب ما تراه هيئة المدينة المتخصصة.

١٠- يجب توفير أسس ومعايير الخدمات والمرافق التابعة للمدينة، كورش ومراكز إصلاح وصيانة، ومراكز خدمات نموذجية وتعليمية للإرشاد الصناعي، والتدريب المهني والبحوث العلمية، وخدمات التخزين للمواد الأساسية والمنتجات، وخدمات التسويق والمعارض، وخدمات النقل والتوزيع... وغيرها، أيضاً توفير الخدمات الاجتماعية كالخدمات الصحية والتجارية والترفيهية ... إلـخ.

١١- يجب توفير كافة الخدمات الإدارية والمصرفية والأمن والاطفاء وحماية وتنمية البيئة وغيرها من الخدمات اللوجستية.

١٢- يجب أن تتقيد المدينة بمعايير ومواصفات ومقاييس المدن الصناعية الدولية الحديثة، واتباع نظم ومواصفات الجودة العالمية في منتوجاتها المختلفة.

المبحث الثاني: أهمية المدينة الصناعية للمحافظات الجنوبية للسلطة الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء.

تحقق المدينة الصناعية العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمنطقتين ويكمن أهمية إنشاء المدينة الصناعية المصرية الفلسطيني في التالي:

١. هناك العديد من الشركات والمصانع والصناعات المحلية للمحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية قد تعرضت لدمار كلي وجزئي خلال الحروب علي قطاع غزة، كذلك كان للحصار وإغلاق المعابر التجارية المتكرر اثر في تراجع مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلي تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

هذا يؤكد حاجة قطاع غزة لمثل هذه المدن والمشاريع التنموية، بالمثل تحتاج محافظة شمال سيناء إلي العديد من المشاريع التنموية والتي أقرتها الحكومة المصرية.

٢. تراجع القطاع الصناعي والزراعي والإنشائي والخدماتي ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، بسبب الاحتلال الاسرائيلي وممارسته وسياسته وإجراءاته المختلفة، كما كان للانقسام السياسي الفلسطيني الأثر البالغ في تراجع مساهمة ونمو الأنشطة الاقتصادية، لذلك من الضرورة إنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، كمدخل في الاسراع في إنشاء مدينة صناعية مصرية فلسطينية، وغيرها من المشاريع التنموية الأخرى التي تخدم المحافظات الجنوبية للسلطة(قطاع غزة)، كما يمكن للمدينة الصناعية توفير وتأمين الحماية للشركات والمصانع فيها بحكم موقعها تحت السيادة المصرية.

٣. للحد من ارتفاع معدلات البطالة في المحافظات الجنوبية للسلطة ولمحافظة شمال سيناء، حيث يساهم إنشاء مشروع مثل المدينة الصناعية الشاملة إلي استيعاب مزيدً من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل باختلاف أنواعها.

٤. يمكن للمدينة الصناعية أن تتوسع حسب الاحتياجات المستقبلية، ويمكن فتح أسواق جديدة تخدم الاقتصادي المصري والفلسطيني من خلال زيادة صادراتها للعالم الخارجي، وبالتالي تكون مصدراً مهماً للإيرادات بالعملات الصعبة للاقتصاد المصري.

٥. تكمن أهميتها في توفير استقرار اقتصادي من خلال مشاريع تنموية حيوية في المحافظات الجنوبية للسلطة ومحافظة شمال سيناء مما يؤدي إلى خلق استقرار سياسي واجتماعي يساعد في استقرار المنطقة.

٦. تعتبر ذات أهمية لإمكانية استغلال الموارد البشرية والمادية المتاحة بشكل أمثل والمتوفرة في المنطقتين.

٧. يمكن أن تساهم في المستقبل لإنشاء ميناء بحري للتصدير للخارج، وإنشاء منطقة تجارة حرة، وجذب مزيدً من الاستثمارات الخارجية وخاصة شركات متعددة الجنسيات ذات الاستثمارات الكبيرة، مما يحقق عوائد اقتصادية بالعملات الصعبة للمنطقتين.

٨. تستطيع المدينة الصناعية بإدارتها المتخصصة بالمجالات الإدارية والمالية والصناعية والفنية والتكنولوجية، أن تضع خطه استراتيجية تساهم في تطوير بعض الصناعات ذات المميزة النسبية تستطيع المنافسة من حيث الجودة والسعر في الاسواق الخارجية.

٩. يتطلب إنشاء المدينة الصناعية، إنشاء بنية تحتية ذات مواصفات ومعايير دولية، وهذا ما ينقص المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك محافظة شمال سيناء وبالتالي تبدأ عملية التنمية المستدامة في المجالات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

النتائج

توصلت الدراسة بعد تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بإنشاء المدينة الصناعية الزراعية التكنولوجية المصرية الفلسطينية إلي نتائج أهمها:

١. تُوفر المدنية الصناعية ذات المعايير والمواصفات العالمية بيئة جاذبة للاستثمارات لجميع القطاعات الاقتصادية، كما وتساهم في استثمار الموارد المادية والبشرية بشكل أمثل، مما يساعد في خلق قوة اقتصادية للدولة ترفع من معدلات النمو الاقتصادي.

٢. يتطلب الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في محافظة شمال سيناء والمحافظات الجنوبية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية(قطاع غزة)، إلي إحداث تغيراً للواقع! وذلك للمساهمة في توفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمنطقتين.

٣. يساهم نجاح المدينة الصناعية المصرية الفلسطينية، إلي العمل لإنشاء منطقة تجارة حرة، وميناء بحري تجاري، ومعابر لحرية حركة التجارة والافراد، من أجل تحقيق نموٍ اقتصاديٍ واجتماعي في المنطقة.

٤. تساهم المدينة الصناعية الشاملة في زيادة نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي زيادة مساهمتها في الناتج المحلي، واستيعاب مزيد من الايدي العاملة المختلفة، وتساهم في الحد من معدلات البطالة والفقر المرتفعة في المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء.

٥. زيادة معدلات الانتاجية باستغلال الميزة النسبية لكل محافظة، يزيد من حجم الصادرات مما يوفر العملات الصعبة للاقتصاد المصري والفلسطيني، كذلك تعتبر المحافظات الجنوبية للسلطة سوقاً استهلاكياً كبيرا يمكن الاستفادة منه.

٦. لم يتم تنفيذ العديد من المشاريع التنموية رغم وجود العديد من الدراسات المتعلقة بتنمية محافظة شمال سيناء، وكذلك لم يتم تنفيذ القرارات المتعلقة بتنمية محافظة شمال سيناء لدواعي أمنية.

٧. يحتاج قطاع غزة إلي تنمية شاملة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

التوصيات

١. إصدار قرار من المستوي السياسي الأول بإنشاء المدينة الصناعية المصرية الفلسطينية والإسراع بتشكيل هيئة متخصصة لمتابعة آليات تنفيذها.

٢. إنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، وتحديد وتوحيد الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وخاصة بالمحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية(قطاع غزة) والتي يمكن تحقيقها لتحسن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيها.

٣. تحديد فترة زمنية لتنفيذ مراحل المدينة الصناعية، ونوصي الهيئة مراعاة كافة المجالات الإدارية والمالية والصناعية والفنية والتكنولوجية من خلال خطه استراتيجية شاملة لاستغلال المميزة النسبية لكل من المحافظات الجنوبية للسلطة ومحافظة شمال سيناء.

٤. وضع قانون استثماري خاص بالمدينة الصناعية والمشاريع التنموية الأخرى المراد تنفيذها في المستقبل، لتسهيل معاملات واستثمارات القطاع الخاص لرجال الاعمال المحليين والخارجيين.

٥. العمل في المستقبل القريب بإنشاء ميناء بحري لتصدير منتجات المدينة الصناعية وإنشاء منطقة تجارة حرة بين المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومحافظة شمال سيناء.

٦. الاسراع بتنفيذ المشاريع التنموية لمحافظة شمال سيناء والمقرة من الحكومة المصرية للمساهمة لتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني في المحافظة.

٧. نوصي بأهمية تعزيز العلاقات الثنائية، حيث تفرض طبيعة العلاقات المصرية الفلسطينية إلي مزيدً من التعاون والتنسيق في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وبالتالي تعزيز للدور المصري في المنطقة.

المراجع

١. عاطف هلال، دراسة مقدمة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس وزراء مصر، تم اعتمادها ونشرها في إبريل ٢٠٠٩.

٢. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد٤٠، رام الله، فلسطين، ٢٠١٥.

٣. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ٣٦، رام الله، فلسطين، ٢٠١٤.

٤. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٦.التقرير السنوي لعام ٢٠١٥: تموز – رام الله– فلسطين.

٥. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٢.التقرير السنوي لعام ٢٠١١: تموز – رام الله– فلسطين.

٦. سلطة النقد الفلسطينية، تقارير ٢٠١٦، التقرير السنوي لعام ٢٠١٥، القوي العاملة.

٧. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات تراكمية، الحسابات القومية للناتج المحلي، ومؤشرات نصيب الفرد حسب المنطقة خلال الفترة ١٩٩٩–٢٠١٤ بالأسعار الثابتة: سنة الأساس ٢٠٠٤.

٨. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة للأعوام ١٩٩٩–٢٠١٥ بالأسعار الثابتة: سنة الأساس ٢٠٠٤.

٩. محمد القدرة:(٢٠٠٧)، "أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين علي توفير فرص عمل" رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

١٠. نائل مصبح: (٢٠١١)، " أهمية المناطق الصناعية علي النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة" رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الازهر، غزة.

١١. المملكة العربية السعودية، الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، دليل التخطيط والتصميم لتطوير المدن الصناعية. الرياض، ردمك، ديوي، رقم الايداع ١٤٢٦/١٩١.

١٢. الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، التقرير السنوي، (٢٠١٥): رام الله – فلسطين.

المواقع الالكترونية

1. http://baytelshorbagy.yoo7.com/t84-topic. 11-12-2016.
2. https://www.mosd.gov.om/index.php/ar
3. http://www.northsinai.gov.eg/art/history/display.aspx?ID 11-12-2016.
4. http://www.youm7.aco m/story/2016/3/21
5. http://www.elwatannews.com/news/details/1653138.15-12-2016.
6. http://www.kenanaonline.net/page/5663.٢٠١٧-١-٢٨ كنانة أون لاين
7. https://ar.wikipedia.org/wiki.٢٠١٦-١١-١١ يكيبديا
8. https://www.google.ps. ٢٠١٦-١٢-٢٧ ، المحافظات الجنوبية للسلطة موقع
9. https://sinaitoday.wordpress.com .٢٠١٦-١٢-٢٥ محافظة شمال سيناء.